



مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: الدورة الحادية والثلاثون

البند رقم ١٠: نقاش عام

مداخلة شفوية

٢٣ مارس/آذار ٢٠١٦

شكرًا سيدي الرئيس،

يُلقي هذا البيان نيابة عن خمس منظمات دولية وإقليمية غير حكومية، وتود منظماتنا أن تبدي ترحيبها بالنتائج التي توصل إليها تقرير بعثة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في ليبيا، والذي انتهى إلى اعتبار انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في جميع أنحاء ليبيا "تصل إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم الدولية الأخرى بموجب القانون الدولي".

تواصل جميع الأطراف المنخرطة في النزاع الدائر حاليًا في ليبيا ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتجاوزات عدة. وقد أكد المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة استمرار تلك الانتهاكات في ظل "إفلات تام من العقاب" ووسط انهيار النظام القضائي المحلي.

إذا لم تتوافر مساءلة حقيقية عن هذه الجرائم المستمرة، فإن دوامة العنف في ليبيا سوف تتواصل، وستصبح عملية السلام -على الأرجح- مجرد حبر على ورق.

في ذلك السياق، يقع على عاتق هذا المجلس واجب والتزام بوضع حالة حقوق الإنسان في ليبيا قيد النظر، وضمان الرصد المستمر للوضع في البلاد والعمل على تعزيز المساءلة الدولية عن الجرائم التي ارتُكبت في ليبيا، طالما ظل النظام الوطني غير قادر على القيام بهذا الدور. وإذ نعرب عن قلقنا البالغ لفشل القرار الحالي عن الاشتغال على هذا المبدأ.

علاوة على ذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل قدرة المحكمة الجنائية الدولية على تحقيق المهمة التي أوكلها مجلس الأمن إليها، وأن تباشر تحقيقات شاملة في الجرائم السابقة والمستمرة التي ارتكبت في ليبيا.

وكما أوضحت منظمات المجتمع المدني في خطابها الموجه إلى هذا المجلس: "من الأهمية بمكان أن تُحاط جميع الأطراف المشاركة في النزاع علمًا بأن أفعالها مرصودة وبأن المساءلة عن الجرائم الخطيرة هي احتمال حقيقي وليست تهديدات جوفاء. وإن عدم القيام بذلك من المحتمل أن يمنح منتهكي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مزيدًا من الجرأة وأن يعزز دوامة اللاهائية من الإفلات من العقاب" في ليبيا.

شكرًا سيدي الرئيس.